دراسة مردود الجدوي الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م

Study the economic and social feasibility impact of applying the sports economics systems and mechanisms implemented by the Egyptian Ministry of Youth and Sports and their impact on developing the sports system In light of Sports Law 71 of 2017

أ.م.د/ أحمد نبيل كامل الشيخ

وكيل الوزارة– رئيس الإدارة المركزية لشئون
مكتب الوزير – وزارة الشباب والرياضة

Assistant Professor/Ahmed Nabil Kamel Al-Sheikh

Undersecretary - Head of the Central Administration for Affairs
Minister's Office - Ministry of Youth and Sports

المستخلص

يهدف البحث الحالي إلى دراسة مردود الجدوي الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م .

استخدم الباحث المنهج الوصفى (أسلوب الدراسات المسحية) ، يتمثل مجتمع البحث فى بعض القيادات العليا والعاملين بالإدارات المركزية بوزارة الشباب والرياضة وبعض الخبراء فى مجال الاستثمار الرياضي وبعض أعضاء مجالس إدارات اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية المصرية وبعض أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية الأهلية والخاصة ، وقد قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة العمدية والبالغ قوامها (١١٦) فرداً .

لجمع أدوات البحث استخدم الباحث تحليل الوثائق والسجلات واستبيان مردود الجدوي الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية .

وكان من أهم النتائج تغليب الجانب الاقتصادي علي الجانب الاجتماعي عند تطبيق النظم والآليات الاقتصادية المعمول بها في المشروعات الاستثمارية ، وكان من أهم التوصيات الأخذ بعين الاعتبار لوضع بنود تعاقدية للحفاظ علي مراعاة الجوانب الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية عند الشروع في تنفيذ المشروعات الاستثمارية .

الكلمات الأفتتاحية : الجدوي الاقتصادية ، الجدوي الاجتماعية ، اقتصاديات الرياضة .

Abstract

The current research aims to study the economic and social benefits of the application of the systems and mechanisms of sports economics implemented in the Egyptian Ministry of Youth and Sports and their impact on the development of the sports system in the light of the Sports Law 71 of 2017 .

The researcher used the descriptive approach (the method of survey studies). The research community is represented by some senior leaders and workers in the central departments of the Ministry of Youth and Sports, some experts in the field of sports investment and some members of the boards of directors of the Olympic Committee and Egyptian sports federations and some members of the boards of directors of private and private sports clubs. By selecting the deliberate method of research sample, which consists of (116) individuals .

To collect research tools, the researcher used the analysis of documents and records and a questionnaire of economic and social feasibility returns for the application of the systems and mechanisms of sports economics implemented by the Egyptian Ministry of Youth and Sports and their impact on the development of the sports system.

One of the most important results was the tyranny of the economic side over the social side when applying the economic systems and mechanisms applicable to investment projects , One of the most important recommendations was to take into account the development of contractual clauses to maintain consideration of the social as well as economic aspects when embarking on the implementation of investment projects .

Key words : economic feasibility, social feasibility, sports economics.

"يعتبر دخول الأعمال والمصالح التجارية في مجالات الأستثمار الرياضي من أهم العوامل المؤثرة في النمو الأجتماعي للرياضة أدت إلي اعتبار الأنشطة الرياضية من الأنشطة الإقتصادية ، فالاقتصاد يؤثر إلي حد كبير علي الرياضة ، فهي تشتمل – باعتبارها نظاما اجتماعي – علي إمكانات وتسهيلات ومنشأت خاصة تتمثل في أجهزة وأدوات رياضية وأجهزة فنية خاصة تيسير إقامة المنافسات وتساعد علي الإعداد والتدريب ، وتيسير المشاركة الشعبية في الرياضة ، اذ لم يمكن أستمرار ودوام الرياضة كنظام أجتماعي أساسي دون متطلباتها الأقتصادية التي تضمن مثل هذه الأجهزة والأدوات ومن أجل ذلك فإن الرياضة تعتمد علي الأقتصاد لتمويل مختلف أوجه الأنشطة ، وأن نظام الرياضة يقوم علي دعائم أقتصادية في جوهرها مثل ميزانيات الأنشطة والبرامج ، وتستخدم في بعض الأنظمة الأقتصادية العملاقة كالولايات المتحدة الأمريكية بعض الموارد الأقتصادية للدولة كالضرائب في بناء المنشأت الرياضية ودعم الأنشطة والبرامج الترويحية علي أساس أن إنشاء الملاعب والساحات الرياضية يجذب الفرق الرياضية المحترفة فيحقق عائداً من الإقبال من الجماهير التي تحضر المباريات "(أحمد ، ٢٠١٣ ، ص ٥٤).

" ويشهد المجال الرياضي تغيرات وتطورات في مختلف العناصر والعمليات والمقومات التي يقوم عليها هذا النظام من أجل إحداث التغيير الذي يؤدي لتطوير النظام في مخرجاته ونواتجه عن طريق تطوير أساليب الإدارة وتنمية وتطوير العناصر البشرية التي تساهم في الإدارة والتمويل ، والرياضة تمثل مجال إشهار واسع الانتشار نظراً لتنامي صناعة الرياضة حيث أصبحت سوقاً رائجة في مجال التسويق والتمويل ، ورعاية لمصالح التجارية والاستهلاكية للرياضة كمصدر للربح ووسيلة دعاية ناجحة لهذا لجأت الشركات التجارية وشركات التسويق لدعم الأحداث الرياضية ورعايتها " (أحمد ، ٢٠٠٨ ، ص ٦) .

" ومن أجل ذلك لايمكن أن يبقي الواقع الأجتماعي للرياضة بعيدا عن الاهتمامات الاقتصادية ، فإدارة البرامج الرياضية والرياضيون والعاملون في المجال الرياضي يحتاجون إلي من يمولهم حتي يمكن قيادة النشاط الرياضي نحو الأهداف المأمولة منه ، أما المجال الرياضي في العصر الحديث فقد أصبح يحفل بكم كبير من الوظائف والمهام ذات الطبيعة المهنية ما بين فنيين وإداريين وخبراء متخصين ومحترفين ، مما يشكل إطاراً توظيفياً عريضا للعمل في المجال الرياضي كمهنيين محترفين " (أحمد ، ٢٠١٣ ، ص ٥٥).

" وتعتبر الرياضة جزء من الدورة الإقتصادية بما تمتلكه من أنشطة جماعية للإنتاج والاستهلاك ، فهي تدخل في إطار الدورة الإقتصادية سواء باعتبارها منتجا أو شريكاً في الأنتاج أو بأعتبارها قيمة مضافة ، وعلي مدي الخمسة والثلاثين عام الماضية حققت صناعة الرياضة تطور كبير مقارنة بأنواع الصناعات الأخري ، فقد أرتبطت صناع الرياضة بالشركات والمصانع والمعدات وشبكات الأعمال ووسائل الإعلام والساحات والأستوديوهات والشركات التجارية واللاعبين والفرق الرياضية والمنظمات المهنية الرياضية ، كما أرتبطت أيضا بأعمال خارج نطاق الرياضة مثل الأتحاد مع الأحداث وصناديق التكتافل التي تمت بمعرفة الشركات واللاعبين ويتم فيها بيع منتجات رياضية والتعاقد مع التلفزيون لصالح هذة الصناديق " (كمال درويش ، ٢٠٠٤ ، ٨٤).

" وتمشياً مع نهج الدولة السياسي والاقتصادي الهادف إلى تقوية الاقتصاد الوطني ودفع عجلة القطاع الخاص وتنوع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق الجاري على الأنشطة والخدمات المختلفة ومن بينها مؤسسات النشاط الرياضي لما لها من

مردود اقتصادي واجتماعي وسياسي وإعلامي، فإنه لابد من تقديم نموذج أفضل للعمل الوطني لتحقيق آمال وأهداف الوطن في الاستفادة من الرياضة في التنمية والاستفادة من برامج الاستثمار والخبرة الاقتصادية والإدارة العلمية في أن تعتمد الرياضة على التمويل الذاتي وتحويل هذه الموارد إلى الرياضة المدرسية والجامعية وإعداد الفرق القومية باعتبارها القاعدة العريضة لكل المؤسسات العاملة في الدولة، وبالتالي تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من دون الإخلال بما نص عليه الدستور والقانون من واجبات ومسئوليات مطلوبة من مؤسسات النشاط الرياضي " (سمير ، ١٩٩٩ ، ص ٣) .

" وقد أحتلت صناعة الرياضة مكاناً هاماً في الأقتصاديات الوطنية للدول ، كما تحتل صناعة الرياضة المرتبة ١٥ في الأقتصاد الأمريكي متقدمة في ذلك علي كثير من الصناعات الأمريكية ، كما احتل دخل مباريات كرة القدم المركز الثاني من الأقتصاد الوطني الإيطالي ، كما بلغت القيمة الأجمالية الأنتاجية للرياضة ٤٥٠٠ مليار ين ياباني محتلة بذلك المرتبة الخامسة في الإقتصاد الوطني الياباني " (كمال درويش ، ٢٠٠٥ ، ١٨– ١٩) .

" لذلك وحرصاُ من الحكومة على مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة أولت الحكومة عناية فائقة لإصلاح بيئة الأعمال في مصر ورفع جدارة النظام الاقتصادي ككل ، وهذه تمثل شروطاً جوهرية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة لان الاستثمارات لن تأتى من تلقاء نفسها خاصة في ظل الاضطراب الاقتصادي في مصر والمنطقة والعالم ككل ، فكان من الضروري البحث عن المعوقات التي تواجه بيئة الأعمال في مصر وتقييمها من أجل تحسين بيئة الأعمال في مصر ، خاصة أن بيئة العمل ترتبط بقدرة الدولة على جذب الاستثمارات " (رضا ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٦) .

" وتعددت مجالات الاستثمار المختلفة فى جمهورية مصر العربية وهذه المجالات تكون لها محددات خاصة تعمل على تنظيمها بصورة سليمة وقانونية وهذه المحددات هى التى تعطيها القوة الدافعة للاستمرار فى هذه المجالات من أجل استقرار عملية التنمية ، ولما كان هدف الدولة من فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وفى حدود خطتها القومية لهذا كان على الدولة وضع تشريع يحدد هذه المجالات ولهذا لم يترك القانون المصري المجال مفتوحا أمام المستثمرين فى أي نشاط كان وإنما قصد أن يقتصر النشاط على المشروعات التى تخدم التنمية والتى تتطلب خبرات عالي فى مجالات تتصف بالتطور الحديث السريع " (سعد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥) .

" يعتبر الاستثمار أحد أبرز التغيرات التي أدخلت على اقتصاديات العالم المتقدم والنامي خلال العقدين الأخيرين حيث يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في الشهادات والأسهم وصناديق الاستثمار وكذلك الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية ، والاستثمار يقوم على عمل هدفه زيادة رأس مال الفرد أو زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله أو استغلاله بهدف زيادته ، أي وظيفة الاستثمار تشغيل الأصول ، وهو أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية ، ومن أهم العوامل المؤثرة على التغير البنائي للاقتصاد الوطني " (حسن ، ٢٠٠٦ ، ص٢٠).

" والاستثمار بأنواعه المختلفة أهمية كبيرة لنمو الدول وتطورها ، وله تأثيره على كافة مجالات الحياة ، ولا تقتصر أهمية الاستثمار على النواحي الاقتصادية ، ولكن تتعدى أهميته للنواحي الاجتماعية ورفاهية المجتمع ، وللاستثمار أهمية كبيرة لدول العالم والدول النامية بصفة خاصة في ظل انخفاض معدلات الادخار ، وندرة رؤوس الأموال الوطنية وما يوفره من مصدر للتمويل ناهيك عن أهميته الكبيرة لنقل التكنولوجيا المتطورة للدول النامية " (Rob , 2006 , 35) .

مشكلة البحث :

تكمن أهمية تطبيق نظم اليات الاقتصاديات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة المصرية إلي تطوير المنظومة الرياضية وذلك وفقاً لقانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، الامر الذي يؤدي إلي تطور المجتمع الرياضي المصري ، وتمتاز النظم والآليات الاقتصادية بالنفع الكبير وبمردود إقتصادي وإجتماعي إيجابي نحو بناء إستراتيجية اقتصادية مستقبلية ترتكز عليها الأجيال القادمة ، ومن هذا المنطلق يجب العمل بكل جهد في استقطاب كل الاستثمارات في مختلف القطاعات ولاسيما في المجال الرياضي .

ونظراً لأهمية تطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية أخذت معظم دول العالم تركز الجهود عليها حيث أصبحت تشجع إقامة المشروعات الاستثمارية وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة ، ويأتي الاهتمام المتزايد بتلك المشروعات لأنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية للمؤسسات الرياضية .

ومن منطلق سعي مصر إلى نهضة اقتصادية حقيقية فى مختلف المجالات ، فقد سعت وزارة الشباب والرياضة إلى تشجيع عمليات اقتصاديات الرياضة بمختلف أشكالها فى كافة المؤسسات من أجل تنمية سوق رأس المال ، كما أنها سعت إلى تهيئة مناخ الاستثمار الأمثل فى السوق المصري ومن أجل ذلك سعت إلى وضع تشريعات وقوانين تحكم آليات عملية الاستثمار فى مصر من خلال قانون ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، ولكن واجهت العديد من العقبات الإدارية والتنظيمية لإدارة الفكر الاستثماري فى مصر ولم تعي أهمية وضع آليات لجذب المستثمرين المحليين والأجانب إلى الاهتمام بالمناخ الاستثماري المصري وتدفق أمواله لاستثماره فى المشروعات الاستثمارية فى مصر بصورة كافية .

والخطوات الأولى لنجاح الاستثمارات هي التعرف علي كيفية البدء في الطرح الصحيح والمناسب لتلك المشروعات والبحث عن أفضل الوسائل لجذب المستثمرين وتعديل اللوائح والقوانين لكي تدعم الاستثمار في المجال الرياضي ، ولذلك يجب جذب رجال الأعمال لخوض هذا المجال وتقدير المستثمر الذي يستثمر في مجال الرياضة ، ويجب النهوض بتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية وتحقيق الاستثمار في الرياضة وذلك عن طريق إنشاء شركات مساهمة داخل وزارة الشباب والرياضة والهيئات الرياضية وطرح أسهمها للاكتتاب عليها .

وبالتالي فوضع الأسس والمبادئ في طرح المشروعات الاستثمارية من الأهمية في المجال الرياضي لتقويم المعوقات المرتبطة بعملية الاستثمار ، فهناك ضرورة للسعي فى إيجاد الحلول للتغلب على المعوقات التى تحول دون البدء في تطبيق الفكر الاستثماري والتي يمكن أن تمثل حاجز كبير نحو دخول المستثمرين إلى الساحة الرياضية والخوف الشديد من الفشل وخسارة الأموال المستثمرة ، وبالتالي فوضع معايير تقويمية لطرح تلك المشروعات من شأنها تهيئة المناخ الاستثماري في الرياضة المصرية والعمل بشكل كبير على الارتقاء بمستوي الأداء داخل وزارة الشباب والرياضة والارتقاء بمستوي الرياضة المصرية .

إن الأهمية الملحة والضرورية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية تجعلنا نهتم بشكل كبير بكل القطاعات والمجالات ، ولكننا في بعض الأحيان نغفل عن المردود الإجتماعي في القطاع الرياضي ، ولهذا يتوجب الإسراع في وضع آليات

الاستثمار الرياضي وكسب استثمارات رياضية مع مراعاة النواحي الإجتماعية للمجتمع المحيط ، فقد أصبحت الرياضة الآن مصدر دخل هائل في العالم كله حيث تحولت الرياضة من هواية ومتعة إلى صناعة .

الأمر الذي آثار دافعية الباحث إلي دراسة مردود الجدوي الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م .

هدف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى دراسة مردود الجدوي الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، وذلك من خلال التعرف علي :

١- مردود الجدوي الاقتصادية من تطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية .

٢- مردود الجدوي الاجتماعية من تطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية .

تساؤلات البحث :

١- ما مردود الجدوي الاقتصادية من تطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية ؟

٢- ما مردود الجدوي الاجتماعية من تطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية ؟

المصطلحات المستخدمة في البحث :

المردود الاقتصادي من الاقتصاديات الرياضية :

هو الحصيلة الاقتصادية من جراء تطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية والتي تؤثر علي التطوير الاقتصادي للمنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، ويتمثل هذا المردود في جانبين الجانب الأول والمتمثل في مردوده في توفير الموارد الاقتصادية للوزارة والجانب الثاني في تحقيق الربح للمستثمر في هذا المجال والذي يؤثران بطبيعتهما علي تطوير المنظومة الرياضية المصرية .

المردود الاجتماعي من الاقتصاديات الرياضية :

هو العائد الاجتماعي من تطبيق الآليات الاقتصادية والذي يتمثل في تحقيق تلك الآليات لاشباعات حاجات واحتياجات أفراد المجتمع المحيط واستمرار تقديم الدعم والخدمات لهذا القطاع الكبير من الجماهير وقدرته علي التأثير الايجابي عليهم وإقبالهم علي المشروعات الاستثمارية المنفذة .

الدراسات السابقة :

في دراسة بعنوان " الأستثمار الرياضي : المنافع والكلف : دراسة أستشرافية لاستضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ " ، واستهدفت التعرف علي مفهوم الاستثمار الرياضي بوصفة أحد أبرز الأستثمارات نمو في العالم ، دراسة وتحديد المانع والكلف المحققة من الأستثمار الرياضي والتعرق علي العلاقة الجدلية بين الرياضة والاستثمار ، استخدم الباحث المنهج الوصفى ، واشتمل مجتمع البحث على بطولات كأس العالم التي أقيمت ما بين (٢٠٠٦ – ٢٠٢٢) التي أقيمت في المانيا ، جنوب أفريقيا ، البرازيل ، روسيا ، قطر ، وكانت من أهم النتائج التغير الجوهري في النظرة الفلسفية التقليدية للرياضة التي كانت تعد نشاًطاً ترفيهياً اجتماعياً إلي رؤية تعدها نشاطاً أقتصادياً وأستثمارياً وصناعة قائمة بحد ذاتها ، حجم الأستثمارات الكبيرة في الأنشطة الرياضية أدت إلي أن يحتل القطاع الرياضي مراتب متقدمة في مختلف مجالاته يفوق العديد من القطاعات الصناعية . (بشار ، ٢٠١٩).

وفي دراسة بعنوان " اقتصاديات تمويل الأندية المصرية " ، واستهدفت الدراسة تحديد اقتصاديات تمويل الأندية المصرية ، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي ، تم اختيار عينة الدراسة من بين الأعضاء العاملين بالأندية الرياضية وتم اختيارهم بالطريقة العمدية وبلغ عددهم ٧٥ عضو كما تم اختيار عينة عشوائية بلغ قوامها ٢٢٥ فرد ، وتم استخدم المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات ، وكانت من أهم النتائج اعتماد الاندية الرياضية علي إيراداته الذاتية للصرف علي أنشتطة لأنها المصدر الطبيعي والدائم والموثوق فيه من مصادر تمويلة ، اعتماد بعض الأندية علي التمويل المشترك (الإرادات الذاتية – الإعانات الحكومية – التبرعات الأهلية) ، تراجع الإعانات والدعم الحكومي والتبرعات الأهلية . (أشرف ، ٢٠١٦) .

وفي دراسة بعنوان " دور الموارد البشرية فى تطوير فرص الاستثمار بالأندية الرياضية بإقليم كوردستان العراق " ، واستهدفت الدراسة التعرف على دور الموارد البشرية في تطوير الاستثمار بالأندية الرياضية بإقليم كردستان العراق ، واستخدم المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي ، وتم اختيار مجتمع البحث من الأندية الرياضية بإقليم كوردستان العراق واعتمد الباحث طريقة العينة العشوائية العمدية في اختيار عينة الدراسة والذي بلغ عددهم (١٣٣) فرد من (٢٠ نادي الرياضي) مقسمين إلى (هيئة أعضاء مجلس الإدارة بالأندية الرياضية، والعاملين) ، وكانت من أدوات جمع البيانات المقابلة الشخصية والاستبيان ، وكانت من أهم النتائج عملية وصف الوظيفة ودراستها لم يتم بصورة علمية للتعرف على دورها في تحقيق الأهداف المرجوة ولم تحدد الاحتياج من الموارد البشرية كما ونوعا بشكل كافي ولم يتمكن استفادة من الكفاءات البشرية المتاحة ، هنالك العديد من السبل والآليات التي من شأنها زيادة دور وظائف إدارة الموارد البشرية في تقدم الأندية الرياضية كان من أهمها إعطاء العناية الكافية لتخطيط وتطوير عملية تنمية الموارد البشرية وتقديم الحوافز العادلة للموظفين واعتماد طرق وأساليب عادلة في تقييم الأداء ، هناك ضعفا واضحا في عدم وجود قسم أو إدارة مختصة بتدريب وتطوير العاملين تقييم الأداء لقدرات الموظف الفعلية وتدنى في نسبة الاستفادة من نتائج نظام تقييم الأداء في تخطيط سياسة الأندية للموارد البشرية ، هناك ضعف في عملية متابعة لتقييم البرامج التدريبية من قبل إدارة الموارد البشرية في الأندية الرياضية لكي تعمل على رفع مستوى أداء العاملين واستثمار قدراتهم بما يساعدهم على التقدم والتطور ، ضرورة إعداد مهني مناسب للعاملين والإداريين في مجال الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية ، ضرورة وجود قسم الاستثمار داخل الأندية الرياضية ، لا توجد قوانين ولوائح خاصة تنظم كيفية الاستثمار داخل الأندية الرياضية ، ضرورة عمل دليل استثماري لكافة مناطق الاستثمار في المجال الرياضي في الاقليم (توانا ، ٢٠١٤) .

وفي دراسة بعنوان " إستراتيجية مقترحة لاستثمار المنشآت الرياضية بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد " ، واستهدفت الدراسة وضع إستراتيجية مقترحة لاستثمار المنشآت الرياضية بمحافظات جنوب الصعيد من خلال التعرف على واقع خطط الاستثمار بوزارتي الرياضة والشباب وأساليب التمويل في الهيئات الرياضية والشبابية بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد والأسس العلمية لتسعير الخدمات بالمنشآت الرياضية والشبابية بمديريات الشباب والرياضة

بمحافظات جنوب الصعيد واختصاصات العاملين بإدارات الاستثمار بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي (الدراسات المسحية) ، ويشتمل مجتمع البحث على العاملون بالإدارة المركزية للاستثمار وعددهم (٧٠) والعاملين بالأندية ومراكز الشباب والمنشآت الرياضية والإدارات بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد كما يلي (سوهاج) (٢٣١) ، قنا (٢٧٠) ، الأقصر (١١٩) ، أسوان (٢٩٣) فرد وتم اختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية من مديري الإدارات والمنشآت ورؤساء الأندية ومراكز الشباب ومديري المنشآت الفرعية وقد بلغت عينة البحث (٣٢٢) فرد ، واستخدم الباحث تحليل اللوائح والقوانين المنظمة للعمل بالمنشآت الرياضية والأندية والاختصاصات بمديريات الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية واستمارة الاستبيان كأدوات جمع البيانات ، وكانت من أهم النتائج يوجد قصور في القوانين واللوائح الموجودة حيث أنها لا تساعد على زيادة التمويل الذاتي ولا تشجع على استثمار المنشآت الرياضية والشبابية ، لا يوجد قوانين ولوائح خاصة تشجع على الاستثمار وذلك لعدم وجود نص صريح ضمن قانون الاستثمار يخص المجال الرياضي ، عدم وجود قوانين خاصة توضح للمستثمرين كيفية الاستثمار في المنشآت وتعمل على جذب المستثمرين للدخول في هذا المجال ، يوجد صعوبة في الإجراءات الإدارية التي تواجه المستثمرين القائمين على إدارة المنشآت الرياضية والشبابية ، عدم وجود إدارة للاستثمار بمديريات الشباب والرياضة بالمحافظات ، يوجد ندرة في المتخصصين في الاستثمار والتسويق الرياضي داخل مديريات الشباب والرياضية ، عدم وجود خبرة عملية للمستثمرين وعدم توافر البيانات الكافية للأماكن التي يمكن الاستثمار فيها ، لا توجد سياسة استثمارية واضحة بوزارتي الرياضة والشباب وذلك لعدم توافر مناخ الاستقرار السياسي (عبده ، ٢٠١٣).

وفي دراسة بعنوان " إدارة الاستثمار بالأندية الأهلية والأندية الخاصة كمؤشر لتحقيق التمويل الذاتي (دراسة مقارنة) " ، واستهدفت الدراسة القيام بدراسة مقارنة بين إدارة الاستثمار بالأندية الأهلية والأندية الخاصة بما يحقق مؤشر ملموس لتحقيق التمويل الذاتي ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي (الدراسات المسحية) ، وتمثل مجتمع البحث في الأندية الرياضية الأهلية والخاصة بجمهورية مصر العربية والبالغ عددهم (١٠٧٥) نادياً وقد قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية وقد بلغ عدد الأندية المختارة (١٠٨) نادياً ، واستخدم الباحث تحليل الوثائق والسجلات والمقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان كأدوات جمع البيانات ، وكانت من أهم النتائج عدم اقتناع رجال الأعمال بالعائد الذي يمكن أن يتحقق من المجال الرياضي والإجراءات الإدارية للخطط الاستثمارية بالنادي غير قابلة للتطبيق ولا تساعد الدولة على إقامة المشروعات الرياضية الاستثمارية والخبرات الإدارية غير متوفرة للعمل في مجال الاستثمار الرياضي وعدم وجود دراسة جدوى للمشروعات الاستثمارية بالنادي ولا يوجد بالنادي رجال أعمال قادرين على إنجاح المشروعات الاستثمارية الرياضية ولا يمتلك النادي العمالة الماهرة القادرة على العمل الاستثماري الرياضي ولا توفر قوانين ولوائح الاستثمار الرياضي مناخاً استثمارياً مواتياً لجذب رؤوس الأموال للاستثمار الرياضي بالأندية والمستثمرين ليس لديهم ثقة كاملة في تحقيق مكاسب مادية من خلال الاستثمار بالأندية الرياضية ولا توجد إدارة للاستثمار وبالتالي لا يتم تقييم شامل للاستثمارات داخل النادي لعرضها على الجمعية العمومية بالنادي (هاني ، ٢٠١٢).

وفي دراسة بعنوان " نموذج تقييم المخاطرة للمنشات الرياضية " ، واستهدفت التعرف على المخاطرة التى تتعرض لها أماكن الممارسة الرياضية ، واستخدم الباحث المنهج الوصفى (الدراسة المسحية) ، واستخدم الباحث لجمع البيانات المقابلة الشخصية ، الاستبيان ، وتوصلت الدراسة لحصر أهم المخاطر سواء (السوقية) نتيجة تغيير السلوك الاستثماري وتقلب المستثمرين بين الاستثمارات الرياضية لانخفاض القوة الشرائية للمدخلات أو نتيجة المتغيرات السياسية والقانونية المنظمة للاستثمار الرياضي ، مخاطر (الأعمال) الرياضية نتيجة تذبذب العرض والطلب أو حدة المنافسة الأمر الذى يؤثر على المبيعات المستقبلية للمنشات الرياضية ، مخاطر (الإدارة) من سوء التصرف أو فجوات التخطيط والتنفيذ والعجز عن إدارة الأزمات

بالمنشات الرياضية ، وأوصي الباحث فى نموذجه المقترح للمخاطرة بتقييم نمط التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية بصورة كمية وتحديد متغيرات عدم التأكد ومخاطرها وفقاً لمعامل بيتا للمخاطرة وانحرافات العوائد الفعلية عما هو متوقع (Stacey ، ٢٠٠٧). وفي دراسة بعنوان " أثر الملكية الخاصة على الاستثمار فى أندية كرة القدم للمحترفين " ، واستهدفت التعرف على أثر الملكية الخاصة على الاستثمار فى أندية كرة القدم للمحترفين ، واستخدم الباحث المنهج الوصفى ، واشتملت عينة الدراسة على نادي ليفربول (دراسة الحالة) ، وكان من أهم النتائج وجود علاقة طردية بين الملكية الخاصة وحجم الاستثمار بأندية كرة القدم للمحترفين ، حيث أن تنقل حاملي الأسهم بين الأندية أو انسحابهم وتجاهل تكلفة الفرصة الاستثمارية البديلة أدي لعدم الاستقرار النسبي للاستثمار ومخرجاته المتوقعة وتعرض بعض الأندية لازمات مالية ترتب عليها انتشار حالة التخوف من تصفية أصول الأندية وتغلب الجانب الاقتصادي على الأهداف الرياضية والاجتماعية للأندية ، مما وجه مسئولي إدارة الأندية للاعتماد على اتساع شعبية كرة القدم واستخدم وسائل الإعلام لجذب المستثمرين المحليين والأجانب ، ويوصي الباحث بضرورة الموازنة بين دوافع الاستثمار من ربحية (تجارية ، قومية) بما يساعد على نجاح قرارات الاستثمار (طويلة الآجل) وزيادة أصول الأندية شرطية بتقنيين انتقال حملة الأسهم بين الأندية أو انسحابهم من الشركات المساهمة الرياضية بتفعيل دور الرقابة فى إطار السياسة العامة للدولة كأهم محددات الاستثمار بأندية كرة القدم للمحترفين (Daniel ، ٢٠٠٤).

وفي دراسة بعنوان " أساسيات الاستثمار الرياضي " ، واستهدفت الدراسة التعرف على الأساسيات التي يقوم عليها عملية الاستثمار في المجال الرياضي والتطور التاريخي له ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ، وتمثلت عينة البحث فى (٧٥) فرداً من القيادات الرياضية والمستثمرين بالمجال الرياضي ، واستخدم الباحث المقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان كأدوات لجمع البيانات ، وكانت من أهم النتائج عدم وجود خطة واضحة المعالم لاستثمار فى المجال الرياضي والرياضة أصبحت صناعة قوية وليست مجرد نشاط يقوم به الفرد والرياضة أصبحت صناعة تقوم على ركائز اقتصادية قوية (Pritts ، ٢٠٠٠).

إجراءات البحث :

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفى (أسلوب الدراسات المسحية) بخطواته وإجراءاته وذلك لمناسبته لتحقيق أهداف البحث .

مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث فى بعض القيادات العليا والعاملين بالإدارات المركزية بوزارة الشباب والرياضة وبعض الخبراء فى مجال الاستثمار الرياضي وبعض أعضاء مجالس إدارات اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية المصرية وبعض أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية الأهلية والخاصة ، وقد قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة العمدية والبالغ قوامها (١١٦) فرداً ، والجدول التالي (١) يوضح توصيف عينة البحث .

جدول (١)

توصيف عينة البحث

البيان		إجمالي	%
النوع	ذكر	١١٠	٩٤,٨٣
	أنثي	٦	٥,١٧
السن	المتوسط	٥٤,١٢	
التخصص	القيادات العليا والعاملين بالإدارات المركزية بوزارة الشباب والرياضة	١٣	١١,٢١
	الخبراء في مجال الاستثمار الرياضي	٢	١,٧٢
	أعضاء مجالس إدارات اللجنة الاولمبية	٥	٤,٣١
	أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية المصرية	١٧	١٤,٦٦
	أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية الأهلية والخاصة	٧٩	٦٨,١٠
	الإجمالي	١١٦	١٠٠

أدوات جمع البيانات :

أولاً : تحليل الوثائق والسجلات :

قام الباحث بتحليل الوثائق والسجلات الخاصة بالمؤسسات الرياضية المختلفة التي تقوم باستثمار أنشطتها (وزارة الشباب والرياضة ، اللجنة الاولمبية المصرية ، الاتحادات الرياضية ، الأندية الرياضية) وذلك للتعرف على طبيعة المشروعات الاستثمارية المطبقة بهم وكذلك مردود الجدوي الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م .

ثانياً : استبيان مردود الجدوي الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية :

وهي استمارة من إعداد الباحث واتبع فى إعداده الأتي :

١ ـ تحديد هدف الاستبيان :

تم تحديد هدف الاستبيان وقد تمثل فى التعرف علي مردود الجدوي الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية .

٢ ـ تحديد محاور الاستبيان :

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة ، قام الباحث بتحديد مجموعة من المحاور وقد تمثلت محاور الاستبيان الأتي :

المحور الأول : الجدوي الاقتصادية :

- **طبيعة النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية.**
- **المزايا الاقتصادية المقدمة للمستثمرين وأثرها علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية.**
- **المزايا الاقتصادية المحققة للجماهير من تطبيق المشروعات الاقتصادية .**
- **الأبعاد التنظيمية والتشريعية المطبقة لحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية.**
- **الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية المطبقة والجدوي الاقتصادية المحققة من خلالها.**

المحور الثاني : الجدوي الاجتماعية :

- **توفير الخدمات الاجتماعية بالتساوي مع الجوانب الاقتصادية.**
- **الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وعدم طغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي.**
- **وسائل قياس فاعلية المردود الاجتماعي لتطبيق الاقتصاديات الرياضية.**

وقام الباحث بعرضه على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) خبراء وذلك لإبداء الرأي فى مدي مناسبتها ، وقد تم اختيار المحاور التى حصلت على نسبة ٧٠% فأكثر من مجموعة أراء الخبراء ، والجدول التالي (٢) يوضح ذلك .

جدول (٢) أراء السادة الخبراء حول مدي مناسبة محاور الاستبيان (ن = ٧)

المحاور	الأبعاد	التكرار	النسبة المئوية
الجـــــدوي الاقتصادية	طبيعة النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية.	٧	١٠٠%
	المزايا الاقتصادية المقدمة للمستثمرين وأثرها علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية .	٧	١٠٠%
	المزايا الاقتصادية المحققة للجماهير من تطبيق المشروعات الاقتصادية.	٤	٥٧%
	الأبعاد التنظيمية والتشريعية المطبقة لحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية.	٦	٨٦%
	الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية المطبقة والجدوي الاقتصادية المحققة من خلالها.	٧	١٠٠%
الجـــــدوي الاجتماعية	توفير الخدمات الاجتماعية بالتساوي مع الجوانب الاقتصادية	٧	١٠٠%
	الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وعدم طغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي	٧	١٠٠%
	وسائل قياس فاعلية المردود الاجتماعي لتطبيق الاقتصاديات الرياضية	٦	٨٦%

يتضح من جدول (٢) :

تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول مدي مناسبة محاور الاستبيان ما بين (٥٧% : ١٠٠%) ، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الاستبيان وذلك لحصولها على نسبة أعلي من ٧٠% من آراء السادة الخبراء ، فيما عدا بعد (المزايا الاقتصادية المحققة للجماهير من تطبيق المشروعات الاقتصادية) لحصوله علي نسبة أقل من ٧٠% من آراء السادة الخبراء .

٣ ـ صياغة عبارات الاستبيان :

قام الباحث بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الاستبيان النهائية ، وقد بلغ عدد العبارات (٦٦) عبارة ، وقد قام الباحث بعرض تلك العبارات على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) خبراء وذلك لإبداء الرأي فى مدي مناسبة العبارات لمحاور البحث ، ويوضح جدول (٣) ذلك .

جدول (٣) عدد العبارات التى تم حذفها من الصورة المبدئية للاستبيان

المحاور	عدد العبارات فى الصورة المبدئية	عدد العبارات المحذوفة	أرقام العبارات المحذوفة	عدد العبارات النهائية
الجدوي الاقتصادية .	٣٩	٦	٢، ١٠ ، ١٧ ،١٨ ، ٢٩ ، ٣٣	٣٣
الجدوي الاجتماعية .	٢٧	٣	٤٣ ، ٥٧ ، ٦٠	٢٤
الإجمالي	٦٦	٩		٥٧

يتضح من جدول (٣) :

تم حذف العبارات التى حصلت على نسبة أقل من ٧٠% من اتفاق الخبراء وقد بلغت عدد العبارات المحذوفة (٩) عبارات لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٥٧) عبارة .

٤ . الصورة النهائية للاستبيان :

قام الباحث بكتابة شكل الاستبيان فى صورته النهائية وذلك بترتيب العبارات تبعاً للمحور المنتمية إليه بحيث تجمع العبارات الخاصة بكل محور من محاور الاستبيان مع بعضها .

٥ . تصحيح الاستبيان :

لتصحيح الاستبيان تم وضع ميزان تقديري ثلاثي ، وقد تم تصحيح العبارات كالتالي :

. موافق (٣) ثلاثة درجات .

. إلى حد ما (٢) درجتان .

. غير موافق (١) درجة واحدة .

المعاملات العلمية للاستبيان :

أ . الصدق :

لحساب صدق الاستبيان استخدم الباحث الطرق التالية :

(١) صدق المحتوى :

قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) خبراء وذلك لإبداء الرأي فى ملاءمة الاستبيان فيما وضع من أجله ، والجدول التالي (٤) يوضح النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الاستبيان .

جدول (٤) النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الاستبيان (ن = ٧)

المحاور	١- العبـــارات						
الجدوي الاقتصادية	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
	تكرارها	٧	٣	٧	٦	٧	٦	٦
	النسبة المئوية	%١٠٠	%٤٣	%١٠٠	%٨٦	%١٠٠	%٨٦	%٨٦
	رقم العبارة	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
	تكرارها	٧	٧	٤	٧	٦	٧	٧
	النسبة المئوية	%١٠٠	%١٠٠	%٥٧	%١٠٠	%٨٦	%١٠٠	%١٠٠
	رقم العبارة	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
	تكرارها	٦	٧	٣	٤	٧	٧	٧
	النسبة المئوية	%٨٦	%١٠٠	%٤٣	%٥٧	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
	رقم العبارة	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
	تكرارها	٧	٧	٦	٧	٦	٦	٦
	النسبة المئوية	%١٠٠	%١٠٠	%٨٦	%١٠٠	%٨٦	%٨٦	%٨٦
الجدوي الاقتصادية	رقم العبارة	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
	تكرارها	٤	٧	٧	٦	٣	٧	٦
	النسبة المئوية	%٥٧	%١٠٠	%١٠٠	%٨٦	%٤٣	%١٠٠	%٨٦
	رقم العبارة	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩			
	تكرارها	٧	٦	٧	٧			
	النسبة المئوية	%١٠٠	%٨٦	%١٠٠	%١٠٠			
الجدوي الاجتماعية	رقم العبارة	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦
	تكرارها	٦	٦	٦	٤	٦	٧	٧

النسبة المئوية	٨٦%	٨٦%	٨٦%	٥٧%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%
رقم العبارة	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣
تكرارها	٦	٧	٦	٦	٧	٧	٦
النسبة المئوية	٨٦%	١٠٠%	٨٦%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%	٨٦%
رقم العبارة	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
تكرارها	٦	٧	٦	٣	٧	٧	٤
النسبة المئوية	٨٦%	١٠٠%	٨٦%	٤٣%	١٠٠%	١٠٠%	٥٧%
رقم العبارة	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	
تكرارها	٧	٦	٦	٧	٧	٧	
النسبة المئوية	١٠٠%	٨٦%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	

يتضح من جدول (٤) :

. تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الاستبيان ما بين (٤٣% : ١٠٠%) ، وبذلك تم حذف عدد (٩) عبارات لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٥٧) عبارة .

(٢) صدق الاتساق الداخلي :

لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان قام الباحث بتطبيقه على عينة قوامها (٢٠) فرداً من مجتمع البحث ومن غير العينة الأصلية للبحث ، وتم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمى إليه ، وكذلك معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان ، وتم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمى إليه ، كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان ، والجداول (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) توضح النتيجة على التوالي .

جدول (٥) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمى إليه (ن = ٢٠)

الابعاد		٣- العبـــارات							
	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
طبيعة النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية	معامل الارتباط	٠,٥٩	٠,٨١	٠,٧١	٠,٦٧	٠,٧١	٠,٧١	٠,٦٥	٠,٥٩
	رقم العبارة	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
المزايا الاقتصادية المقدمة للمستثمرين وأثرها علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية	معامل الارتباط	٠,٧٦	٠,٧٦	٠,٦٥	٠,٧٣	٠,٥٠	٠,٧٦	٠,٨٠	٠,٦٢
الجدوي الاقتصادية	رقم العبارة	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
الأبعاد التنظيمية والتشريعية المطبقة لحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية	معامل الارتباط	٠,٥٧	٠,٦٤	٠,٨١	٠,٦٤	٠,٧٣	٠,٧٢	٠,٧٠	٠,٥٤
	رقم العبارة	٢٥							
	معامل الارتباط	٠,٦٩							
الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية المطبقة والجدوي الاقتصادية المحققة من خلالها	رقم العبارة	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣
	معامل الارتباط	٠,٧٧	٠,٦٩	٠,٥٣	٠,٧٣	٠,٦٥	٠,٥١	٠,٦٤	٠,٦٤
توفير الخدمات الاجتماعية بالتساوي مع الجوانب الاقتصادية	رقم العبارة	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	
	معامل الارتباط	٠,٦٩	٠,٦٨	٠,٦٤	٠,٧٨	٠,٥٥	٠,٧٩	٠,٧٩	
الجدوي الاجتماعية	رقم العبارة	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨
الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وعدم طغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي	معامل الارتباط	٠,٦٣	٠,٧١	٠,٧٢	٠,٧٩	٠,٦٩	٠,٦٨	٠,٦٠	٠,٦٣
	رقم العبارة	٤٩							
	معامل الارتباط	٠,٦٥							

وسائل قياس فاعلية المردود الاجتماعي لتطبيق الاقتصاديات الرياضية	رقم العبارة	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧
	معامل الارتباط	٠,٧٢	٠,٧٧	٠,٦٦	٠,٨٧	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٥٩	٠,٧٦

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يتضح من جدول (٥) ما يلي :

. تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية ما بين (٠,٥٠: ٠,٨٧) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان .

جدول (٦) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان (ن = ٢٠)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٦٦	١٦	٠,٦٣	٣١	٠,٦١	٤٦	٠,٦١
٢	٠,٦٧	١٧	٠,٦٠	٣٢	٠,٦٣	٤٧	٠,٦٤
٣	٠,٥٦	١٨	٠,٥٨	٣٣	٠,٥٩	٤٨	٠,٦٥
٤	٠,٥٩	١٩	٠,٧٤	٣٤	٠,٦٥	٤٩	٠,٦٣
٥	٠,٦٠	٢٠	٠,٦٣	٣٥	٠,٦٢	٥٠	٠,٦٦
٦	٠,٦٤	٢١	٠,٦٠	٣٦	٠,٦١	٥١	٠,٦٥
٧	٠,٦٤	٢٢	٠,٦٤	٣٧	٠,٥٨	٥٢	٠,٦٦
٨	٠,٦٣	٢٣	٠,٦٨	٣٨	٠,٥٩	٥٣	٠,٧٩
٩	٠,٦٠	٢٤	٠,٥٤	٣٩	٠,٦٤	٥٤	٠,٧٠
١٠	٠,٦٢	٢٥	٠,٦٣	٤٠	٠,٦٦	٥٥	٠,٦٨
١١	٠,٦٢	٢٦	٠,٦٥	٤١	٠,٦٧	٥٦	٠,٥٦
١٢	٠,٦٢	٢٧	٠,٥٧	٤٢	٠,٦٤	٥٧	٠,٦٧
١٣	٠,٥٩	٢٨	٠,٥٤	٤٣	٠,٥٩		
١٤	٠,٦٢	٢٩	٠,٦٢	٤٤	٠,٦٨		
١٥	٠,٦٦	٣٠	٠,٥٨	٤٥	٠,٥٧		

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يتضح من جدول (٦) ما يلي :

. تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠,٥٤ : ٠,٧٩) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان .

جدول (٧) معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمى إليه (ن = ٢٠)

المحاور	الابعاد	معامل الارتباط
الجدوي الاقتصادية	طبيعة النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية	٠،٩١
	المزايا الاقتصادية المقدمة للمستثمرين وأثرها علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية	٠,٩٠
	الأبعاد التنظيمية والتشريعية المطبقة لحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية	٠,٩٦
	الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية المطبقة والجدوي الاقتصادية المحققة من خلالها	٠,٩٥
الجدوي الاجتماعية	توفير الخدمات الاجتماعية بالتساوي مع الجوانب الاقتصادية	٠,٨٨
	الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وعدم طغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي	٠,٩٥
	وسائل قياس فاعلية المردود الاجتماعي لتطبيق الاقتصاديات الرياضية	٠,٩٤

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يتضح من جدول (٧) ما يلي :

. تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمى إليه ما بين (٠,٨٨ : ٠,٩٦) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى أن محاور وأبعاد الاستبيان علي درجة مقبولة من الصدق .

جدول (٨) معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان (ن = ٢٠)

المحاور	معامل الارتباط
الجدوي الاقتصادية	٠,٩٧
الجدوي الاجتماعية	٠,٩٨

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يتضح من جدول (٨) ما يلي :

. تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠,٩٧ : ٠,٩٨) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان .

ب . الثبات :

لحساب ثبات الاستبيان قام الباحث باستخدام معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (٢٠) عشرون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية ، والجدول (٩) يوضح ذلك.

جدول (٩) معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا لكرونباخ للاستبيان (ن = ٢٠)

المحاور	معامل الفا
الجدوي الاقتصادية	٠,٨٧
الجدوي الاجتماعية	٠,٨٦
الدرجة الكلية	٠,٩١

يتضح من جدول (٩) ما يلي :

. تراوحت معاملات ألفا للاستبيان ما بين (٠,٨٦: ٠,٩١) وهى معاملات دالة إحصائيا مما يشير إلى ثبات الاستبيان .

المعالجات الإحصائية :

. النسبة المئوية . . معامل الارتباط .

. معامل الفا لكرونباخ . . الدرجة المقدرة .

. كا^{٢} .

وقد ارتضي الباحث مستوى دلالة عند مستوى (٠,٠٥) ، كما استخدم برنامج Spss لحساب بعض المعاملات الإحصائية .

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها :

الإجابة علي التساؤل الأول الذي ينص علي :

ما مردود الجدوي الاقتصادية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م ؟

جدول (١٠) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب و كا٢ لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الأول(مردود الجدوي الاقتصادية) (البعد الأول : طبيعة النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية)(ن = ١١٦)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	الترتيب	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
١.	تتم العملية الاستثمارية في ضوء دراسة وافية لكافة المشروعات والآليات المتاحة .	١٠٧	٩	-	٣٣٩	٩٧,٤١	٣	١٨٢,١٩
٢.	يتم الاعتماد علي الأساليب الاقتصادية الحديثة عند القيام بإجراء المعاملات الاستثمارية مع القطاع الخاص .	١١٢	٤	-	٣٤٤	٩٨,٨٥	٢	٢٠٨,٨٣
٣.	تضع إدارة الاستثمار خطط بديلة لمواجهة الظروف الطارئة التى تعرقل تنفيذ الأهداف الاقتصادية .	١٠٣	١٢	١	٣٣٤	٩٥,٩٨	٥	١٦٢,١٢
٤.	هناك ترابط بين الخطط الاستثمارية التى يتم وضعها بالمؤسسات والدراسات المسحية للسوق .	٩٦	١٧	٣	٣٢٥	٩٣,٣٩	٦	١٣٠,٠٥
٥.	يتم عمل مسح لدراسات الجدوى السابقة والتي يمكن الاستعانة بها فى العملية الاقتصادية .	٩٥	١٥	٦	٣٢١	٩٢,٢٤	٨	١٢٤,١٦
٦.	يتم تحديد الجدول الزمني اللازم لتنفيذ المشروعات من قبل المؤسسة مع الالتزام الكامل من قبل المستثمر بعملية التنفيذ.	١١٤	٢	-	٣٤٦	٩٩,٤٣	١	٢٢٠,٢١
٧.	القيادات العاملة بالمؤسسات الرياضية مؤهلة للتعامل مع الآليات الاقتصادية المتطورة .	١٠٧	٧	٢	٣٣٧	٩٦,٨٤	٤	١٨١,٤٧

٨. يتم إجراء عمليات الدعاية والإعلان الكافية للمؤسسة الرياضية لإبراز دورها الكبير في استقطاب المستثمرين.	٩٧	١٣	٦	٣٢٣	٩٢,٨٢	٧	١٣٢,٦٤
الدرجة الكلية للمحور				٢٦٦٩	٩٥,٨٧		

قيمة (كا^{٢}) الجدولية عند مستوي (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١٠) :

. تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الأول مردود الجدوي الاقتصادية (البعد الأول : طبيعة النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية) ما بين (٩٢,٢٤% : ٩٩,٤٣%) ، حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (يتم تحديد الجدول الزمني اللازم لتنفيذ المشروعات من قبل المؤسسة مع الالتزام الكامل من قبل المستثمر بعملية التنفيذ.) ، بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة (يتم عمل مسح لدراسات الجدوى السابقة والتي يمكن الاستعانة بها فى العملية الاقتصادية).

. توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات في اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية تتحقق بدرجة كبيرة نتيجة ما تقوم به وزارة الشباب والرياضة المصرية من إجراءات إستثمارية حيث يتم تحديد الجدول الزمني اللازم لتنفيذ المشروعات من قبل المؤسسة الرياضية مع الالتزام الكامل من قبل المستثمر بعملية التنفيذ ، كما يتم الاعتماد علي الأساليب الاقتصادية الحديثة عند القيام بإجراء المعاملات الاستثمارية مع القطاع الخاص ، وتتم العملية الاستثمارية في ضوء دراسة وافية لكافة المشروعات والآليات المتاحة ، كما أن القيادات العاملة بالمؤسسات الرياضية مؤهلة للتعامل مع الآليات الاقتصادية المتطورة ، وخاصة في وضع خطط بديلة لمواجهة الظروف الطارئة التى تعرقل تنفيذ الأهداف الاقتصادية من خلال إدارة الاستثمار ، وهناك ترابط بين الخطط الاستثمارية التى يتم وضعها بالمؤسسات والدراسات المسحية للسوق الخارجي ، ويتم إجراء عمليات الدعاية والإعلان الكافية للمؤسسة الرياضية لإبراز دورها الكبير في استقطاب المستثمرين، بالأضافة إلي عمل مسح لدراسات الجدوى السابقة والتي يمكن الاستعانة بها فى العملية الاقتصادية .

كما يرجع الباحث تلك النتيجة إلى أنه من ضمن سياسات وزارة الشباب والرياضة قيامها بوضع حلول لأغلب المشكلات الاقتصادية بصفة وقتية لتجنب حدوث أي مشكلات ، وتعني استخدام كافة الموارد المتاحة لتحقيق أقصى إنتاج مادي أو معنوي ممكن بشرط أن يكون مرغوب ، وهذا يعني أن الأنظمة الاقتصادية الجيدة هي التي تستثمر كافة مواردها المتاحة لتحقيق أو قضاء أو إشباع حاجات أعضائها أو المستفيدين منها، كما يمكن حل المشكلة الاقتصادية في الموازنة أو الملائمة بين الموارد المتاحة وبين الحاجات والرغبات اللامتناهية .

وهذا ما أكدته دراسة (بشار ، ٢٠١٩) حيث أشارت نتائجها إلي أن حجم الأستثمارات الكبيرة في الأنشطة الرياضية أدت إلي أن يحتل القطاع الرياضي مراتب متقدمة في مختلف مجالاته يفوق العديد من القطاعات الصناعية.

ودراسة (أشرف ، ٢٠١٦) حيث أشارت نتائجها إلي اعتماد الاندية الرياضية علي إيراداته الذاتية للصرف علي أنشتطة لأنها المصدر الطبيعي والدائم والموثوق فيه من مصادر تمويلة ، اعتماد بعض الأندية علي التمويل المشترك (الإرادات الذاتية – الإعانات الحكومية – التبرعات الأهلية)، تراجع الأعانات والدعم الحكومي والتبرعات الأهلية .

جدول (١١) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب و كا^{2} لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الأول(مردود الجدوي الاقتصادية) (البعد الثاني : المزايا الاقتصادية المقدمة للمستثمرين وأثرها علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية) (ن = ١١٦)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	الترتيب	قيمة كا^{2}
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
٩.	تقديم كافة أوجه المساعدة للمستثمرين وتذليل العقبات أمامهم في ضوء الهدف الاقتصادي المنشود للمؤسسة الرياضية .	١٠٨	٧	١	٣٣٩	٩٧,٤١	٢	١٨٦,٩٥
١٠.	يتم التمكين الحصري للمستثمرين للتحكم في المشروعات الرياضية المنفذة وإعطائه حرية التصرف الكامل بها .	١١١	٤	١	٣٤٢	٩٨,٢٨	١	٢٠٣,٠٩
١١.	المرونة في التعامل مع المستثمرين ووضع الآليات البديلة في التعاملات الإدارية معه لضمان إحداث تطورات في ضوء حاجة السوق الرياضي المتغير .	٩٨	١٤	٤	٣٢٦	٩٣,٦٨	٦	١٣٧,٨٦
١٢.	القدرة علي وضع تغيرات اقتصادية في منظومة السوق الرياضي في ضوء الأحداث المتلاحقة التي يمر بها العالم وخاصة في ظل جائحة كورونا لضمان عدم الضغط علي المستثمرين وإعطاء مزايا اقتصادية تساعدها علي تفادي هذه التطورات .	١٠٠	١٤	٢	٣٣٠	٩٤,٨٣	٥	١٤٧,٧٩
١٣.	وضع العلامة التجارية للمستثمر على الملابس واللافتات والأشكال الأخرى المختلفة بالمشروعات الاستثمارية .	١٠٦	٩	١	٣٣٧	٩٦,٨٤	٣	١٧٦,٧١
١٤.	استخدام المستثمر لشعار المؤسسة الرياضية والمشروعات الرياضية في المؤثرات المختلفة بوسائل الإعلام .	١٠٤	١١	١	٣٣٥	٩٦,٢٦	٤	١٦٦,٨٨
١٥.	إدارة واقتسام المخاطر بحيث يكون هناك مرونة في التعامل مع المستثمر وخاصة عند تعرضه للمخاطر كنوع من الجذب للمستثمر وبما لا يضر بمصلحة المؤسسة الرياضية .	٩٠	١٥	١١	٣١١	٨٩,٣٧	٧	١٠٢,٤٣
١٦.	مشاركة المستثمر في دراسة الجدوي المتعلقة بالمشروع الاستثماري وتقديم كافة البيانات والمعلومات التي تفيده في إنجاح المشروع .	٨٥	١٩	١٢	٣٠٥	٨٧,٦٤	٨	٨٣,٩١
	الدرجة الكلية للمحور				٢٦٢٥	٩٤,٢٩		

قيمة (كا^{2}) الجدولية عند مستوي (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١١) :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الأول مردود الجدوي الاقتصادية (البعد الثاني : المزايا الاقتصادية المقدمة للمستثمرين وأثرها علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية) ما بين (٨٧,٦٤% : ٩٨,٢٨%) ، حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (يتم التمكين الحصري للمستثمرين للتحكم في المشروعات الرياضية المنفذة وإعطائه حرية التصرف الكامل بها) ، بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة (مشاركة المستثمر في دراسة الجدوي المتعلقة بالمشروع الاستثماري وتقديم كافة البيانات والمعلومات التي تفيده في إنجاح المشروع).

ـ توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات في اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن هناك مزايا اقتصادية مقدمة للمستثمرين حيث هناك تمكين حصري للمستثمرين للتحكم في المشروعات الرياضية المنفذة حيث يتم إعطائه حرية التصرف الكامله ، كما يتم تقديم كافة أوجه المساعدة للمستثمرين وتذليل العقبات أمامهم في ضوء الهدف الاقتصادي المنشود للمؤسسة الرياضية ، يتم وضع العلامة التجارية للمستثمر على الملابس واللافتات والأشكال الأخرى المختلفة بالمشروعات الاستثمارية ، بالأضافة إلي استخدام المستثمر لشعار المؤسسة الرياضية والمشروعات الرياضية في المؤثرات المختلفة بوسائل الإعلام ، حيث تمتلك وزارة الشباب والرياضة القدرة علي وضع تغيرات اقتصادية في منظومة السوق الرياضي في ضوء الأحداث المتلاحقة والدليل علي ذلك ما يمر بها العالم حالياً وخاصة في ظل جائحة كورونا حيث لم يتم الضغط علي المستثمرين و إعطاء مزايا اقتصادية تساعدها علي تفادي هذه التطورات بما لا يضر الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية ، بالأضافة إلي المرونة في التعامل مع المستثمرين ووضع الآليات البديلة في التعاملات الإدارية لضمان إحداث تطورات في ضوء حاجة السوق الرياضي المتغير ، كما أنه يتم إدارة و اقتسام المخاطر و المرونة في التعامل مع المستثمرين وخاصة عند تعرضهم للمخاطر كنوع من الجذب للمستثمر وبما يحقق مصلحة المؤسسة الرياضية ، حيث تتم مشاركة المستثمر في دراسة الجدوي المتعلقة بالمشروع الاستثماري وتقديم كافة البيانات والمعلومات التي تفيده في إنجاح المشروع مما كان له أثركبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية.

وهذا ما أكدته دراسة (بشار ، ٢٠١٩) حيث أشارت نتائجها إلي أن حجم الأستثمارات الكبيرة في الأنشطة الرياضية أدت إلي أن يحتل القطاع الرياضي مراتب متقدمة في مختلف مجالاته يفوق العديد من القطاعات الصناعية.

واختلفت مع دراسة(عبده ، ٢٠١٣) حيث أشارت نتائجها إلي بوجود قصور في القوانين واللوائح الموجودة حيث أنها لا تساعد على زيادة التمويل الذاتي ولا تشجع على استثمار المنشآت الرياضية والشبابية ، لا يوجد قوانين ولوائح خاصة تشجع على الاستثمار وذلك لعدم وجود نص صريح ضمن قانون الاستثمار يخص المجال الرياضي ، عدم وجود قوانين خاصة توضح للمستثمرين كيفية الاستثمار في المنشآت وتعمل على جذب المستثمرين للدخول في هذا المجال ، يوجد صعوبة في الإجراءات الإدارية التي تواجه المستثمرين القائمين على إدارة المنشآت الرياضية والشبابية ، عدم وجود خبرة عملية للمستثمرين وعدم توافر البيانات الكافية للأماكن التي يمكن الاستثمار فيها ، لا توجد سياسة استثمارية واضحة بوزارتي الرياضة والشباب وذلك لعدم توافر مناخ الاستقرار السياسي .

جدول (١٢) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب و كا٢ لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الأول(مردود الجدوي الاقتصادية) (البعد الثالث : الأبعاد التنظيمية والتشريعية المطبقة لحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية) (ن = ١١٦)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	الترتيب	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
١٧.	سهولة الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات من الجهات الإدارية المختصة بالدولة.	٩٠	٢٠	٦	٣١٦	٩٠,٨٠	٥	١٠٤,٧٦
١٨.	تعيين مؤسسة استثمارية فنية من أجل القيام بدراسات الجدوي .	١٠٤	١١	١	٣٣٥	٩٦,٢٦	١	١٦٦,٨٨
١٩.	القيام بالإشراف والرقابة علي المشروعات القائمة والجاري تنفيذها لضمان التزام المنفذين بالمواصفات المطلوبة .	١٠٠	١٢	٤	٣٢٨	٩٤,٢٥	٢	١٤٦,٧٦
٢٠.	وضع الخطط الكفيلة بجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والترويج والإعلان عن فرص الاستثمار داخل المؤسسات الرياضية .	٧٣	٢٩	١٤	٢٩١	٨٣,٦٢	٩	٤٨,٦٤
٢١.	ترك الحرية كاملة للمؤسسات الرياضية في تحديد أوجه الاستثمار داخلها مع تحملها المسئولية القانونية الكاملة عن ذلك .	٨٥	٢٣	٨	٣٠٩	٨٨,٧٩	٧	٨٦,١٩
٢٢.	وجود جهة حكومية واحدة ومحددة بالاسم تتولي التخطيط للمشروعات الاستثمارية كما تكون هذه الجهة المنوطة بإدارة معطيات هذه المشروعات والتفاوض مع المستثمرين .	٩٤	١٤	٨	٣١٨	٩١,٣٨	٤	١١٩,٢٤
٢٣.	وضع القواعد التى تحكم عقود الاستثمار داخل المؤسسات الرياضية .	٨٤	٢٥	٧	٣٠٩	٨٨,٧٩	٨	٨٣,٩١
٢٤.	تقديم آليات ووسائل قانونية واقتصادية ومالية حديثة يمكن تطبيقها بواسطة المؤسسات الرياضية فى إطار عملية الاستثمار .	٨٩	٢٠	٧	٣١٤	٩٠,٢٣	٦	١٠٠,٤٧
٢٥.	وضع خرائط استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات الرياضية التى يمكن تنفيذها بالمؤسسات الرياضية .	٩٥	٢٠	١	٣٢٦	٩٣,٦٨	٣	١٢٧,٧٨
	الدرجة الكلية للمحور				٢٨٤٦	٩٠,٨٧		

قيمة (كا٢) الجدولية عند مستوي (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١٢) :

تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الأول مردود الجدوي الاقتصادية (البعد الثالث : الأبعاد التنظيمية والتشريعية المطبقة لحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية) ما بين (٨٣,٦٢% : ٩٦,٢٦%) ، حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (تعيين مؤسسة استثمارية فنية من أجل القيام بدراسات الجدوي) ، بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة (وضع الخطط الكفيلة بجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والترويج والإعلان عن فرص الاستثمار داخل المؤسسات الرياضية).

. توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات في اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أنه يتم تطبيق تشريعات تنظمية قانونية لحفظ حقوق المستثمر مع ضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية من خلال تعيين مؤسسة استثمارية فنية من أجل القيام بدراسات الجدوي ، والإشراف والرقابة الدائم علي المشروعات القائمة والجاري تنفيذها لضمان التزام المنفذين بالمواصفات المطلوبة ، ووضع الخرائط الإستثمارية التي توضح للمستثمرين المشروعات الرياضية التى يمكن تنفيذها بالمؤسسات الرياضية ، بالإضافة إلي وجود جهة حكومية واحدة ومحددة بالاسم تتولي التخطيط للمشروعات الاستثمارية و تكون هذه الجهة المنوطة بإدارة معطيات هذه المشروعات والتفاوض مع المستثمرين ، بالاضافة إلي تزليل كافة العقبات أمام المستثمرين وسهولة الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات من الجهات الإدارية المختصة بالدولة ، مع تقديم الآليات والوسائل القانونية والإقتصادية والمالية الحديثة التي يمكن تطبيقها بواسطة المؤسسات الرياضية فى إطار العملية الاستثمارية ، حيث تترك الحرية كاملة للمؤسسات الرياضية في تحديد أوجه الاستثمار داخلها مع تحملها المسئولية القانونية الكاملة عن ذلك ، وتتم وضع قواعد تحكم عقود الاستثمار داخل المؤسسات الرياضية ، حيث تتوافر بوزارة الشباب والريضة خطط كفيلة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والترويج والإعلان عن فرص الاستثمار داخل المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية .

كما يرجع الباحث تلك النتيجة إلي الأهمية كبيرة لحفظ حقوق المستثمر مع ضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية لتشجيعهم علي استثمار أموالهم وخاصة في ظل انخفاض معدلات الادخار ، وحيث أن الشراكة بين القطاع العام والخاص يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية ، حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والرياضية إذا ما اقتصرت على أي من الدولة وأجهزتها ، مما يعمل علي تقوية الاقتصاد الوطني ودفع عجلة القطاع الخاص وتنوع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق الجاري على الأنشطة والخدمات المختلفة ومن بينها مؤسسات النشاط الرياضي لما لها من مردود اقتصادي واجتماعي وسياسي وإعلامي، فإنه لابد من تقديم نموذج أفضل للعمل الوطني لتحقيق آمال وأهداف الوطن في الاستفادة من الرياضة في التنمية والاستفادة من برامج الاستثمار والخبرة الاقتصادية والإدارة العلمية في أن تعتمد الرياضة على التمويل الذاتي وتحويل هذه الموارد إلى الرياضة المدرسية والجامعية وإعداد الفرق القومية باعتبارها القاعدة العريضة لكل المؤسسات العاملة في الدولة، وبالتالي تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من دون الإخلال بما نص عليه الدستور والقانون من واجبات ومسئوليات مطلوبة من مؤسسات النشاط الرياضي.

وهذا ما أكدته دراسة (توانا ، ٢٠١٤) حيث أشارت نتائجها إلي ضرورة عمل دليل استثماري لكافة مناطق الاستثمار في المجال الرياضي في الاقليم .

جدول (١٣) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب و كا٢ لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الأول(مردود الجدوي الاقتصادية) (البعد الرابع : الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية المطبقة والجدوي الاقتصادية المحققة من خلالها) (ن = ١١٦)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	الترتيب	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
٢٦.	تقوم إدارة المؤسسات بمتابعة المشروعات الاستثمارية للوقوف على نواحي القوة والضعف أثناء تطبيقها .	٩٤	١٩	٣	٣٢٣	٩٢,٨٢	١	١٢٢,٠٩
٢٧.	يتم توفير فرص متكافئة بين المؤسسة والمستثمرين ومن ثم يكون معيار الكفاءة وحدة هو المعيار المميز لنجاح أو فشل المؤسسة الرياضية .	٨٩	١٤	١٣	٣٠٨	٨٨,٥١	٤	٩٨,٢٩
٢٨.	يتم التقويم السنوي لجدوي مشروعات الاستثمار مع القطاع الخاص من الناحية الاستثمارية .	٨٢	٢٠	١٤	٣٠٠	٨٦,٢١	٦	٧٣,٣١
٢٩.	يتم الوقوف على السلبيات الخاصة بطرح المشروعات الاستثمارية ومحاولة تفاديها وعلاجها .	٩٤	١٤	٨	٣١٨	٩١,٣٨	٢	١١٩,٢٤
٣٠.	يتم الاعتماد في عملية إصلاح الانحرافات علي مقارنة الوضع السابق بالنتائج التي تم التوصل لها بعد إقامة المشروع الاستثماري.	٧٨	٨	٣٠	٢٨٠	٨٠,٤٦	٨	٦٦,٢٨
٣١.	يتم تقييم المشروعات الاستثمارية واختيار أسلوب الطرح المناسب لها لتفادي حدوث أي مشكلات .	٨٥	٢١	١٠	٣٠٧	٨٨,٢٢	٥	٨٤,٨٤
٣٢.	يتم دراسة حالة النمو السياسي اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي للمؤسسات الرياضية .	٧٦	١٦	٢٤	٢٨٤	٨١,٦١	٧	٥٤,٩٠
٣٣.	وضع خطة لمواجهة مشاكل الاستثمار الرياضي من خلال الاعتماد علي الأسلوب العلمي القويم .	٨٩	١٧	١٠	٣١١	٨٩,٣٧	٣	٩٨,٩١
	الدرجة الكلية للمحور				٢٤٣١	٨٧,٣٢		

قيمة (كا٢) الجدولية عند مستوي (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١٣) :

تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الأول مردود الجدوي الاقتصادية (البعد الرابع : الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية المطبقة والجدوي الاقتصادية المحققة من خلالها) ما بين (٨٠,٤٦% : ٩٢,٨٢%) ، حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (تقوم إدارة المؤسسات بمتابعة المشروعات الاستثمارية للوقوف على نواحي القوة والضعف أثناء تطبيقها) ، بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة (يتم الاعتماد في عملية إصلاح الانحرافات علي مقارنة الوضع السابق بالنتائج التي تم التوصل لها بعد إقامة المشروع الاستثماري).

. توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات في اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أنه تقوم إدارة المؤسسات بمتابعة المشروعات الاستثمارية للوقوف على نواحي القوة والضعف أثناء تطبيقها ، ويتم الوقوف على السلبيات الخاصة بطرح المشروعات الاستثمارية ومحاولة تفاديها وعلاجها ، ووضع خطة لمواجهة مشاكل الاستثمار الرياضي من خلال الاعتماد علي الأسلوب العلمي ، ويتم توفير فرص متكافئة بين المؤسسة والمستثمرين ومن ثم يكون معيار الكفاءة وحدة هو المعيار المميز لنجاح أو فشل المؤسسة الرياضية ، كما يتم تقييم المشروعات الاستثمارية واختيار أسلوب الطرح المناسب لها لتفادي حدوث أي مشكلات ، بالأضافة إلي التقويم السنوي لجدوي مشروعات الاستثمار مع القطاع الخاص من الناحية الاستثمارية ، ودراسة حالة النمو السياسي اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي للمؤسسات الرياضية من خلال الاعتماد في عملية إصلاح الانحرافات علي مقارنة الوضع السابق بالنتائج التي تم التوصل لها بعد إقامة المشروع الاستثماري ، وبذلك يتحقق المردود الأقتصادي وبشكل كبير من خلال الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية المطبقة.

ويرجع الباحث ذلك إلى أنه تعددت مجالات الاستثمار المختلفة فى وزارة الشباب والرياضة وهذه المجالات تكون لها محددات خاصة تعمل على تنظيمها بصورة سليمة وقانونية وهذه المحددات هى التى تعطيها القوة الدافعة للاستمرار فى هذه المجالات من أجل استقرار عملية التنمية ، ولما كان هدف الدولة من فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وفى حدود خطتها القومية لهذا كان على الدولة وضع تشريع يحدد هذه المجالات ولهذا لم يترك القانون المصري المجال مفتوحا أمام المستثمرين فى أي نشاط كان وإنما قصد أن يقتصر النشاط على المشروعات التى تخدم التنمية والتى تتطلب خبرات عالي فى مجالات تتصف بالتطور الحديث السريع .

وهذا ما أكدته دراسة (بشار ، ٢٠١٩) حيث أشارت نتائجها إلي أن حجم الأستثمارات الكبيرة في الأنشطة الرياضية أدت إلي أن يحتل القطاع الرياضي مراتب متقدمة في مختلف مجالاته يفوق العديد من القطاعات الصناعية.

ودراسة (أشرف ، ٢٠١٦) حيث أشارت نتائجها إلي اعتماد الاندية الرياضية علي إيراداته الذاتية للصرف علي أنشتطة لأنها المصدر الطبيعي والدائم والموثوق فيه من مصادر تمويلة ، اعتماد بعض الأندية علي التمويل المشترك (الإرادات الذاتية – الإعانات الحكومية – التبرعات الأهلية)، تراجع الأعانات والدعم الحكومي والتبرعات الأهلية .

واختلفت مع دراسة (هاني ، ٢٠١٢) حيث أشارت نتائجها إلي عدم اقتناع رجال الأعمال بالعائد الذي يمكن أن يتحقق من المجال الرياضي والإجراءات الإدارية للخطط الاستثمارية بالنادي غير قابلة للتطبيق ولا تساعد الدولة على إقامة المشروعات الرياضية الاستثمارية والخبرات الإدارية غير متوفرة للعمل في مجال الاستثمار الرياضي وعدم وجود دراسة جدوى للمشروعات

الاستثمارية بالنادي ، عدم توفر قوانين ولوائح الاستثمار الرياضي مناخاً استثمارياً مواتياً لجذب رؤوس الأموال للاستثمار الرياضي بالأندية .

الإجابة علي التساؤل الثاني الذي ينص علي :

ما مردود الجدوي الاجتماعية لتطبيق نظم واليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها علي تطوير المنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م؟

جدول (١٤) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب و كا^{2} لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني (مردود الجدوي الإجتماعية) (البعد الخامس : توفير الخدمات الاجتماعية بالتساوي مع الجوانب الاقتصادية) (ن = ١١٦)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	الترتيب	قيمة كا^{2}
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
٣٤.	استحداث أنشطة اجتماعية للجمهور للمشاركة فيها كنوع من التحفيز الاقتصادي للشركة الراعية.	٥١	٥٦	٩	٢٧٤	٧٨,٧٤	١	٣٤,٤٧
٣٥.	استقطاب الشركات والماركات الكبيرة لتقديم أنشطة اجتماعية للجمهور كنوع من الدعاية لها .	٣٩	٦٩	٨	٢٦٣	٧٥,٥٧	٢	٤٨,١٢
٣٦.	الاستفادة من الدعاية والإعلان للشركات المختلفة في صورة خدمات تقدم للجمهور .	٢٩	٧٣	١٤	٢٤٧	٧٠,٩٨	٤	٤٨,٦٤
٣٧.	تقديم خصومات لأعضاء الهيئة الرياضية من قبل المستثمر .	٣٣	٦١	٢٢	٢٤٣	٦٩,٨٣	٥	٢٠,٩١
٣٨.	تقديم الخدمات الترويحية المختلفة لأعضاء الهيئة دون النظر إلى الجانب المادي .	١٢	٦١	٤٣	٢٠١	٥٧,٧٦	٦	٣١,٧٨
٣٩.	رغبة المستثمرين في تقدم الأنشطة الاجتماعية للأعضاء دون النظر إلى جدواها الاقتصادي .	٣	٤٦	٦٧	١٦٨	٤٨,٢٨	٧	٥٥,٠٥
٤٠.	السعي نحو توفير معدلات جودة الخدمة بشكل كبير لإرضاء الأعضاء .	٢٦	٨٠	١٠	٢٤٨	٧١,٢٦	٣	٦٩,٥٩
	الدرجة الكلية للمحور				١٦٤٤	٦٧,٤٩		

قيمة (كا^{2}) الجدولية عند مستوي (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١٤) :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الثاني مردود الجدوي الإجتماعي (البعد الخامس : توفير الخدمات الاجتماعية بالتساوي مع الجوانب الاقتصادية) ما بين (٤٨,٢٨% : ٧٨,٧٤%) ، حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (استحداث أنشطة اجتماعية للجمهور للمشاركة فيها كنوع من التحفيز الاقتصادي للشركة الراعية) ، بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة (رغبة المستثمرين في تقدم الأنشطة الاجتماعية للأعضاء دون النظر إلى جدواها الاقتصادي).

ـ توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في العبارات (٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ،٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠) في اتجاه الموافقة إلي حد ما ، بينما توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في العبارة (٣٩) في اتجاة عدم الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن هناك قصور في استحداث أنشطة اجتماعية للجمهور للمشاركة فيها كنوع من التحفيز الاقتصادي للشركة الراعية ، وعدم القدرة علي استقطاب الشركات والماركات الكبيرة لتقديم أنشطة اجتماعية للجمهور كنوع من الدعاية لها ، وهناك قصور في السعي نحو توفير معدلات جودة الخدمة بشكل كبير لإرضاء الأعضاء ، هذا بالأضافة عدم القدرة علي الاستفادة من الدعاية والإعلان للشركات المختلفة في صورة خدمات تقدم للجمهور ، وعدم تقديم الخصومات الكافية لأعضاء الهيئة الرياضية من قبل المستثمر ، كما يوجد قصور في تقديم الخدمات الترويحية المختلفة لأعضاء الهيئة حيث يغلب دائما الجانب المادي في تقديم الخدمات المقدمة .

كما يرجع الباحث بأن هناك قصور شديد في مدي رغبة المستثمرين في تقدم الأنشطة الاجتماعية للأعضاء دون النظر إلى جدواها الاقتصادي حيث هدف المستثمر هو تحقيق الربح والمردود الأقتصادي فقط دون الأهتمام أو النظر إلي المردود الإجتماعي من تقديم الخدمة بدون مقابل أو بتكلفة بسيطة ، وتعد أغلب المشكلات توفير الخدمات الاجتماعية بالتساوي مع الجوانب الاقتصادية سواء على مستوى الأفراد أو الهيئات التي تعمل في المجال الرياضي ، ناتجة عن الاتجاه الدائم للحصول على دعم مادي بصفة مستمرة وتحقيق مردود أقتصادي دون الأهتمام بمراعاة الجانب الأجتماعي ، وفي ظل قلة الموارد المتاحة للمجتمعات النامية ، وعدم قدرتها على الصرف على أوجه ممارسة النشاط الرياضي خاصة قطاع البطولات والبنية التحتية للرياضة ، أصبح ذلك يسبب عبئاً مادياً ، وعدم القدرة علي تحقيق الموازنة بين العائد الأقتصادي والمردودي الإجتماعي داخل المؤسسات والهيئات الرياضية التابعة لوزارة الشباب والرياضة .

جدول (١٥) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب و كا٢ لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني (مردود الجدوي الإجتماعية) (البعد السادس : الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وعدم طغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي)(ن = ١١٦)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	الترتيب	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
٤١.	يتم تقديم الخدمات للجمهور كما هو في السابق دون أي قيود أو معاملات مالية مقحفة .	١	٣٦	٧٩	١٥٤	٤٤,٢٥	٢	٧٨,٩٥
٤٢.	استمرار كافة المشروعات الخدمية المقدمة للجمهور دون أي أعباء مالية .	٢	٢٩	٨٥	١٤٩	٤٢,٨٢	٥	٩٢,٧١
٤٣.	رغبة المستثمرين في تقديم أنشطة دون النظر إلى الجانب المادي .	-	١٥	١٠١	١٣١	٣٧,٦٤	٩	١٥٣,٦٤
٤٤.	الحرص علي تحقيق الجوانب الاجتماعية للجمهور أكثر من الجانب المادي .	-	٢٢	٩٤	١٣٨	٣٩,٦٦	٧	١٢٥,٠٣
٤٥.	سيطرة الفكر الاجتماعي الخدمي علي الممارسات المقدمة داخل الهيئات مقارنة بالفكر الاقتصادي .	-	١٨	٩٨	١٣٤	٣٨,٥١	٨	١٤٠,٧٦
٤٦.	قدرة كافة طبقات المجتمع علي ممارسة الأنشطة والالتحاق بالخدمات المقدمة دون أي قيود مادية صعبة.	١	٣٩	٧٦	١٥٧	٤٥,١١	١	٧٢,٧٤
٤٧.	وجود تخفيضات علي ممارسة كبار السن والمرأة للأنشطة المقدمة .	-	٣١	٨٥	١٤٧	٤٢,٢٤	٦	٩٥,٧١
٤٨.	تقديم الأنشطة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة بمبالغ مالية رمزية .	-	٣٦	٨٠	١٥٢	٤٣,٦٨	٣	٨٣,٠٣
٤٩.	مراعاة الظروف الاجتماعية عند طرح أنشطة المناسبات وعدم المغالاة فيها .	-	٣٥	٨١	١٥١	٤٣,٣٩	٤	٨٥,٣٦
	الدرجة الكلية للمحور				١٣١٣	٤١,٩٢		

قيمة (كا٢) الجدولية عند مستوي (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١٥) :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الثاني مردود الجدوي الإجتماعي (البعد السادس : الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وعدم طغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي) ما بين (٣٧,٦٤% : ٤٥,١١%) ، حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (قدرة كافة طبقات المجتمع علي ممارسة الأنشطة والالتحاق بالخدمات المقدمة دون أي قيود مادية صعبة) ، بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة (رغبة المستثمرين في تقديم أنشطة دون النظر إلى الجانب المادي).

. توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات في اتجاه عدم الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن هناك قصور شديد في مدي قدرة كافة طبقات المجتمع علي ممارسة الأنشطة والالتحاق بالخدمات المقدمة دون أي قيود مادية صعبة ، كما أن جميع الخدمات تقدم للجمهور بمقابل مادي ليس كما هو في السابق دون أي قيود أو معاملات مالية ، كما أن الأنشطة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة تقدم بمبالغ مالية مرتفعة ، مع عدم مراعاة الظروف الاجتماعية عند طرح أنشطة المناسبات والمغالاة فيها ، بالأضافة القصور الشديد في عدم القدرة علي استمرار كافة المشروعات الخدمية المقدمة للجمهور دون أي أعباء مالية ، وعدم وجود تخفيضات علي ممارسة كبار السن والمرأة للأنشطة المقدمة ، والقصور الشديد في الحرص علي تحقيق الجوانب الاجتماعية للجمهور والتركيز علي الجانب المادي فقط ، وعدم سيطرة الفكر الاجتماعي الخدمي علي الممارسات المقدمة داخل الهيئات مقارنة بالفكر الاقتصادي ، وانعدام الرغبة لدي المستثمرين في تقديم أنشطة دون مقابل مادي حيث أن الهدف الاساسي للمستثمر هة تحقيق الربح المادي وتحقيق عائد أقتصادي فقط دون النظر إلي النواحي الإجتماعية والإنسانية.

جدول (١٦) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب و كا٢ لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني (مردود الجدوي الإجتماعية) (البعد السابع : وسائل قياس فاعلية المردود الاجتماعي لتطبيق الاقتصاديات الرياضية) (ن = ١١٦)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	الترتيب	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
٥٠.	زيادة المبيعات الخاصة بالمستثمرين من خلال إقبال الجمهور علي شراء المنتجات .	٦٨	٣٣	١٥	٢٨٥	٨١,٩٠	٤	٣٧,٥٧
٥١.	زيادة الحصة السوقية للشركات الاستثمارية .	٨٧	١٩	١٠	٣٠٩	٨٨,٧٩	٢	٩١,٦٧
٥٢.	إيجاد استراتيجيات اقتصادية غير تقليدية تساعد على إقبال الجمهور للتعامل معها .	٣٣	٥٤	٢٩	٢٣٦	٦٧,٨٢	٨	٩,٣٣
٥٣.	حجم القطاعات الجماهيرية التي سيحدث لها ارتباط وجداني بالعلامة التجارية للمستثمر وشعار المؤسسة.	٦٣	٣٠	٢٣	٢٧٢	٧٨,١٦	٥	٢٣,٦٠
٥٤.	زيادة ثقافة المجتمع نحو الخدمات الرياضية التي تفيدهم وتحافظ علي الصحة العامة .	٤٨	٤٤	٢٤	٢٥٦	٧٣,٥٦	٧	٨,٥٥
٥٥.	حفز الجماهير للوقوف جانب الرياضة المصرية وخاصة في البطولات التي تنظم من خلال الشركات الاقتصادية .	٨٦	١٩	١١	٣٠٧	٨٨,٢٢	٣	٨٧,٧٤
٥٦.	زيادة إقبال الجماهير علي ممارسة الألعاب الغير جماهيرية وخاصة الفردية عند رعاية الأحداث الرياضية الخاصة بتلك الرياضات .	٤٠	٦٢	١٤	٢٥٨	٧٤,١٤	٦	٢٩,٨٦
٥٧.	زيادة دافع الانتماء والولاء للمؤسسة الرياضية المرعية علي وجه الخصوص وجمهورية مصر العربية علي وجه العموم في المناسبات الرياضية الدولية .	٨٤	٢٨	٤	٣١٢	٨٩,٦٦	١	٨٧,١٧
	الدرجة الكلية للمحور				٢٢٣٥	٨٠,٢٨		

قيمة (كا٢) الجدولية عند مستوي (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١٦) :

تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الثاني مردود الجدوي الإجتماعي (البعد السابع : وسائل قياس فاعلية المردود الاجتماعي لتطبيق الاقتصاديات الرياضية) ما بين (٦٧,٨٢% : ٨٩,٦٦%) ، حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (زيادة دافع الانتماء والولاء للمؤسسة الرياضية المرعية علي وجه الخصوص وجمهورية مصر العربية علي وجه العموم

في المناسبات الرياضية الدولية) ، بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة (إيجاد استراتيجيات اقتصادية غير تقليدية تساعد على إقبال الجمهور للتعامل معها).

ـ توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في العبارات (٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧) في اتجاه الموافقة ، بينما توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في العبارات (٥٢ ، ٥٦) في اتجاه الموافقة إلي حد ما.

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى زيادة ثقافة المجتمع نحو الخدمات الرياضية التي تفيدهم وتحافظ علي صحتهم ، وزيادة الحصة السوقية للشركات الاستثمارية ، والحافز الكبير لدي الجماهير والوقوف جانب الرياضة المصرية وخاصة في البطولات التي تنظم من خلال الشركات الاقتصادية ، وزيادة المبيعات الخاصة بالمستثمرين من خلال إقبال الجمهور علي شراء المنتجات ، بالأضافة إلي حجم القطاعات الجماهيرية التي يحدث لها ارتباط وجداني بالعلامة التجارية للمستثمر وشعار المؤسسة مثل الانتماءات لشعارات الفرق الرياضة مثل شعار نادي الأهلي وشعار نادي الذمالك ، كما هناك وفرة في دوافع الانتماء والولاء للمؤسسة الرياضية المرعية علي وجه الخصوص وجمهورية مصر العربية علي وجه العموم في المناسبات الرياضية الدولية ، كما يعزو الباحث نتيجة ذلك إلي الحرص على مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة والتي أولت المجتمع إلي ضرورى تحقيق الاصلاح الاقتصادي للدولة بكافة الطرق والاشكال المختلفة في مصر ورفع جدارة النظام الاقتصادي ككل ، من خلال استقطاب الاستثمارات الخاصة لان الاستثمارات لن تأتى من تلقاء نفسها خاصة في ظل الاضطراب الاقتصادي ، فكان من الضروري تحسين بيئة الأعمال خاصة أن بيئة العمل ترتبط بالقدرة على جذب الاستثمارات المختلفة

ويرجع الباحث ذلك إلي أنه هناك بعض القصور في مدي إقبال الجماهير علي ممارسة الألعاب الغير جماهيرية وخاصة الفردية عند رعاية الأحداث الرياضية الخاصة بتلك الرياضات ، وضعف الإستراتيجيات الإقتصادية الغير تقليدية التي تساعد على إقبال الجمهور للتعامل معها .

جدول (١٧) الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات محاور وأبعاد الاستبيان (ن = ١١٦)

المحور	البعد	الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	الترتيب بالنسبة للأبعاد	الترتيب بالنسبة للمحور
مردود الجدوي الاقتصادية	طبيعة النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية	٢٦٦٩	٩٥,٨٧	١	١
	المزايا الاقتصادية المقدمة للمستثمرين وأثرها علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية	٢٦٢٥	٩٤,٢٩	٢	
	الأبعاد التنظيمية والتشريعية المطبقة لحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية	٢٨٤٦	٩٠,٨٧	٣	
	الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية المطبقة والجدوي الاقتصادية المحققة من خلالها	٢٤٣١	٨٧,٣٢	٤	
	الدرجة الكلية للمحور	١٠٥٧١	٩٢,٠٩		
مردود الجدوي الاجتماعية	توفير الخدمات الاجتماعية بالتساوي مع الجوانب الاقتصادية	١٦٤٤	٦٧,٤٩	٢	٢
	الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وعدم طغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي	١٣١٣	٤١,٩٢	٣	
	وسائل قياس فاعلية المردود الاجتماعي لتطبيق الاقتصاديات الرياضية	٢٢٣٥	٨٠,٢٨	١	
	الدرجة الكلية للمحور	٥١٩٢	٦٣,٢٣		

يتضح من جدول (١٧) :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى أبعاد المحور الأول مردود الجدوي الاقتصادية ما بين (٨٧,٣٢% : ٩٥٣,٨٧%) ، حيث جاء في الترتيب الأول بعد (طبيعة النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية) ، بينما جاء في الترتيب الأخير بعد (الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية المطبقة والجدوي الاقتصادية المحققة من خلالها).

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى أبعاد المحور الأول مردود الجدوي الاجتماعية ما بين (٤١,٩٢% : ٨٠,٢٨%) ، حيث جاء في الترتيب الأول بعد (وسائل قياس فاعلية المردود الاجتماعي لتطبيق الاقتصاديات الرياضية) ، بينما جاء في الترتيب الأخير بعد (الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وعدم طغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي).

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى محور الاستبيان ما بين (٦٣,٢٣% : ٩٢,٠٩%) ، حيث جاء في الترتيب الأول محور (مردود الجدوي الاقتصادية) ، بينما جاء في الترتيب الأخير محور (مردود الجدوي الاجتماعية).

ويرجع الباحث ذلك إلي طغيان الجانب الاقتصادي علي الاجتماعي عند الشروع في تطبيق النظم والآليات الاقتصادية وخاصة من جانب المستثمر الذي يسعي إلى تحقيق الربحية بغض النظر علي تحقيق المزايا الاجتماعية للجماهير .

الاستخلاصات :

١. توافر النظم الاقتصاديات الرياضية المعمول بها داخل المنظومة الرياضية .

٢. هناك مزايا اقتصادية مقدمة للمستثمرين بما يحقق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية .
٣. تطبيق الأبعاد التنظيمية والتشريعية التي تحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية.
٤. تطبيق الدراسات التقييمية للأساليب الاستثمارية و تحقيق الجدوي الاقتصادية من خلالها.
٥. وجود العديد من القصور في تطبيق الجوانب الاجتماعية وطغيان الجانب الاقتصادي علي النظم الاقتصادية المعمول بها علي حساب الجانب الاجتماعي .
٦. القصور في توفير الخدمات الاجتماعية بالتساوي مع الجوانب الاقتصادية .
٧. القصور الشديد في الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وطغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي .
٨. وجود بعض جوانب القصور في وسائل قياس فاعلية المردود الاجتماعي لتطبيق الاقتصاديات الرياضية.
٩. تغليب الجانب الاقتصادي علي الجانب الاجتماعي عند تطبيق النظم والآليات الاقتصادية المعمول بها في المشروعات الاستثمارية .

التوصيات :

فى ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي :

١. الأخذ بعين الاعتبار لوضع بنود تعاقدية للحفاظ علي مراعاة الجوانب الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية عند الشروع في تنفيذ المشروعات الاستثمارية .
٢. تقديم المزايا الاقتصادية للمستثمرين لما لها من آثار ايجابية علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية .
٣. الالتزام بتحقيق الأبعاد التنظيمية والتشريعية المطبقة لحفظ حقوق المستثمر وضمان تحقيق المردود الاقتصادي للمؤسسة الرياضية .
٤. ضرورة الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للجماهير وعدم طغيان الجانب الاقتصادي علي الجانب الخدمي .
٥. إزالة كل المعوقات التي تواجه المستثمرين في الجوانب القانونية والتشريعية والجوانب الإدارية والفنية وتسهيل الإجراءات والتصاريح اللازمة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المشروعات الاستثمارية .
٦. ضرورة مراعاة الجوانب الاجتماعية للمجتمع الرياضي عند تطبيق اقتصاديات الرياضة والمشروعات الإستثمارية الرياضية .
٧. وضع سياسة إعلامية وتكنولوجية حديثة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وشبكات المعلومات تسهم بدورها في تعريف المستثمرين بالمشروعات الرياضية المطروحة والتي يمكن الاستثمار فيها .
٨. التوسع في إقامة المشروعات الرياضية الحديثة والتي تواكب التطور الحادث في الرياضة .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

الشافعي ، حسن ، (٢٠٠٦) ، *دراسات الجدوى والمشروعات الصغيرة في التربية الرياضية* ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ،.

Hassan Ahmed Al-Shafei,(2006), *Feasibility Studies and Small Projects in Physical Education, Dar Al-Wafa for Printing and Publishing*, Alexandria, 2006.

درويش ، كمال، حسنين ، صبحى،(٢٠٠٤)، *التسويق والإتصالات الحديثة وديناميكية الأداء البشري في إدارة الرياضة* ، موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد ، المجلد الثالث ، ط ١، دار الفكر العربي ، القاهرة.

Kamal al-Din Abd al-Rahman Darwish, Muhammad Sobhi Hassanein ,*(2004), Marketing and modern communication and the dynamics of human performance in sport management, Encyclopedia of Sport Management vectors in the Mantle of the New Century,* third volume, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

درويش ، كمال، حسنين ، صبحى ،(٢٠٠٥)، *الجودة والعولمة في إدارة أعمال الرياضة بأستخدام أساليب إدارية حديثة* ، موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد ، المجلد الأول ، ط ١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،.

Kamal al-Din Abd al-Rahman Darwish, Muhammad Sobhi Hassanein,(2005), Quality and Globalization in Sport Business Administration using Modern Administrative Methods, Encyclopedia of Vector Management of Sport in the Root of the New Century, Volume 1, 1st Edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

شلبى ، سعد ،(٢٠٠٥) ،: *أسس إدارة التسويق الرياضي* ، المكتبة العصرية ، المنصورة.

Saad Ahmed Shalabi,(2005), *Foundations of Sports Marketing Department*, Modern Library, Mansoura,.

عبد الرحيم ، أشرف ، (٢٠١٦) ، *اقتصاديات تمويل الأندية المصرية* ، بحث منشورة ، الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الرياضة .

Ashraf Abdel Moez Abdel Rahim*: The Economics of Financing Egyptian Clubs, published research, International Academy for Sports Technology*.

عبد السلام ، رضا ،(٢٠٠٧) ، *محددات الاستثمار الاجنبى المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر)* ، المكتبة العصرية ، المنصورة.

Reda Mohamed Abdel-Salam,(2007), *determinants of foreign direct investment in the era of globalization (a comparative study of the experiences of East and Southeast Asia with application to Egypt), the modern libra*ry, Mansoura, 2007.

عبد الكريم ، أحمد ،(٢٠١٣)، *اقتصاديات الرياضة تحديد أوجه الإرتباط بين الاقتصاد والرياضية* ، بحث منشور ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر .

Ahmed Falah Abdel Karim ,(2013), ***The Economics of Sport, Identifying the Links between Economics and Sports, Published Research*****, Academic Journal of Social and Human Studies, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Algeria.**

عطية ، عبده ،(٢٠١٣)، *إستراتيجية مقترحة لاستثمار المنشآت الرياضية بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد* ، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية الرياضية ، جامعة أسيوط .

Abdo Mahmoud Abdel-Halim Attia,(2013), ***A proposed strategy for investing sports facilities in youth and sports directorates in South Upper Egypt governorates*****, unpublished doctoral dissertation, Faculty of Physical Education, Assiut University.**

على ، تونا ،(٢٠١٤)، *دور الموارد البشرية فى تطوير فرص الاستثمار بالأندية الرياضية بإقليم كوردستان العراق* ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنصورة .

Twana Muhammad Ali,(2014), ***The Role of Human Resources in Developing Investment Opportunities in Sports Clubs in the Kurdistan Region of Iraq*****, Unpublished Master Thesis, College of Physical Education, Mansoura University**

على ، سمير ، (١٩٩٩) ، *أثر استخدام مفهوم الخصخصة للأندية الرياضية على متطلبات العملية التدريبية ، المؤتمر العلمي الثالث للرياضة والمرأة بين المستقبل من التأثير والتأثر* ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة الإسكندرية.

Samir Abdel Hamid Ali,(1999), ***The effect of using the concept of privatization of sports clubs on the requirements of the training process, the third scientific conference on sport and women between the future of influence and impact*****, Faculty of Physical Education for Girls, Alexandria University**

عوض الله ، أحمد (٢٠٠٨) ، *خطة مقترحة لحماية وتسويق واستثمار العلامة التجارية للمنظومة الرياضية* ،(رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

Ahmed Kamal Mahmoud Awadallah: ***A proposed plan for protecting, marketing and investing the brand of the sports system, an unpublished master's thesis*****, Faculty of Physical Education for Boys, Helwan University, 2008 .**

محمد ، بشار،(٢٠١٩)، الأستثمار الرياضي : المنافع والكلف : *دراسة أستشرافية لاستضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢* ، بحث منشور، مجلة الأنبار للعلوم الأقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة الأنبار.

Bashar Zanoun Muhammad: Sports Investment,(2019), ***Benefits and Costs: A forward-looking study for Qatar's hosting of the 2022 FIFA World Cup*****, published research, Anbar Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Business and Economics, Anbar University, 2019.**

يوسف، هانى ، (٢٠١٢)، *إدارة الاستثمار بالأندية الأهلية والأندية الخاصة كمؤشر لتحقيق التمويل الذاتي (دراسة مقارنة)* ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا .

Hani Jamal Youssef,(2012), ***Investment management in private and private clubs as an indicator for achieving self-financing (a comparative study*****), unpublished doctoral dissertation, Faculty of Physical Education, Minia University.**

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Daniel Blak Shields ,(2004*), A Private poroperty Reflection on Investment in Professional Football clubs , Department of Economics* , university college cork Ireland.

Pritts, B.G. & Stolor, D.K., (2000), ***Fundamentals of Sport Morgantown*** **, refs 8, pp.235-264 ,**

Rob Cohen & Charlie Greennwald ,(2006), ***Global ICT Spending Tops $3 Trillion*** **, Global Insight And WITSA , taxes USA , May.**

Stacey hall lou ,(2007), ***Introducing a Risk assessment Model for sport venues , the university of southem Mississippi*** **, usa , published by united states sports Academy , 2007 .**